ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

واشنطن وبغداد.. حوار الطرشان!

عادل الجبوري

قبل أيام قلائل من الشروع بجولة جديدة من الحوار الإستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، أطل سفير واشنطن في بغداد ماثيو تولر عبر ندوة الكترونية نظمها المعهد الأميركي للسلام، ليتحدث بصراحة كبيرة عن أولويات بلاده في العراق، محددًا إياها بأربع أولويات، هي محاربة تنظيم «داعش» الإرهابي، ومساعدة الحكومة العراقية بمكافحة الفساد، ومواجهة التحديات الاقتصادية وجائحة كورونا، وأزمة التغير المناخي.

وما تبين من كلام السفير تولر في الندوة المذكورة، هو أن التواجد الأميركي في العراق باق الى امد غير معلوم، وأن ذلك التواجد يأتي بطلب من الحكومة العراقية، دون أن يتطرق لا من قريب ولا من بعيد الى طبيعة توجهات الرأي العراقي العام ومختلف القوى السياسية ومواقفها المعلنة حيال التواجد الأميركي، أو قل الاحتلال، وكذلك لم يتناول الأبعاد والآثار الكارثية السلبية التي خلفها احتلال بلاده للعراق قبل ثمانية عشر عامًا، والمساهمة الكبيرة في نشر الفساد وخلق الفوضى وإثارة الفتن.

السفير تولر لم يتردد في التأكيد على أن السياسة الأميركية لا تتغير بتغير الإدارات الحاكمة، اذ قال بهذا الشأن، «إن الأهداف الاستراتيجية الأميركية ثابتة رغم تغيّر الإدارات المتعاقبة في البيت الأبيض، إلا إنه من ناحية عملية، فإن إحدى ثمار هذا النظام الأميركي أنه في كل اربعة او ثمانية أعوام تأتي إدارة جديدة تنظر إلى التحديات بعيون تختلف عن الإدارة السابقة، وهذه العيون تجلب عدسات جديدة لبعض التحديات التي نواجهها، لكن بالطبع ستكون هناك استمرارية؛ لأن اهتمام الولايات

المتحدة بهذا البلد الحيوي لن يتغير".

لا شك أن ما طرحه السفير الأميركي في الندوة، سيكون حاضرًا بقوة على طاولة الحوار بين الطرفين بعد ثلاثة أيام، والذي ينبغي أن يقابله حضور أقوى للمطالب الشعبية والمرجعية والسياسية والبرلمانية العراقية، بضرورة ووجوب طي صفحة التواجد الأجنبي على أرض البلاد الى الأبد.

النائب في مجلس النواب العراقي، سركوت شمس الدين، دعا المفاوض العراقي الى «استثمار هذه الفرصة لطرح الفقرات التي يحتاج إليها وماذا يريد ماليا وأمنيا واقتصاديا وسياسيا، ورؤيته الوطنية المقبلة للمشكلات الإقليمية أمام المسؤولين في البيت الأبيض لأنَّها ستُضمَّن في استراتيجية الشرق الأوسط التي سيتبعها الرئيس الأميركي جو بايدن». لكن في ذات الوقت اكد النائب المذكور، «ان العراق لم يجنِ شيئاً من الحوار السابق لتزامنه مع الانتخابات الأميركية واختيار رئيس جديد للبلاد، إضافة إلى المشكلات المتعلقة بهبوط أسعار النفط والانتخابات والموازنة".

في ذات الوقت شدد عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية بدر الزيادي، على أنه «في هذا الحوار يجب تثبيت النقاط الرئيسة حتى يمكن الاستفادة منه، ولا يكون شكليًا، فيجب أنْ تكون فيه ثوابت تخص العراق كونه يحتاج إلى الكثير ويجب الإستفادة من العلاقات الدبلوماسية، علمًا أن العراق اليوم لديه قوات أمنية ممتازة ومتطورة، وبإمكانه الإعتماد على نفسه في الدفاع عن حدوده من دون الحاجة إلى قوات أجنبية".

وهناك اتجاه سياسي وشعبي واسع يتبنى ذات الرؤية القائلة «ان العراق لم يعد بحاجة الى قوات أجنبية على أراضيه»، وهنا تكمن نقطة التصادم والتقاطع والاختلاف بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، بصرف النظر عن الرؤية الخاصة التي يحملها المفاوض العراقي الجالس حول طاولة الحوار، وبالتالي فإن الحوار يبدو وكأنه أشبه بحوار الطرشان، لا سيما وأن أي مصاديق وانعكاسات عملية ملموسة له لم تتبلور على ارض الواقع منذ انطلاقه قبل بضعة شهور.

وبما أن الجولة الجديدة للحوار الاستراتيجي بين واشنطن وبغداد ترافقت مع حراك سياسي دبلوماسي، بعضه احتضنته بغداد، وبعضه الآخر انطلق منها، فقد ذهبت أوساط ومحافل سياسية الى التأكيد على أنه في الإطار العام، لا خلاف على أن أي حراك سياسي دبلوماسي في المحيط الإقليمي أو في الفضاء الدولي، لا بد أن تكون له انعكاسات ومعطيات ومخرجات إيجابية على الوضع الداخلي، لا سيما إذا كان ذلك الحراك مدروسًا ومخططًا له بصورة صحيحة.

وطبيعي أن الزيارات الأخيرة لرئيس مجلس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي للمملكة العربية السعودية وبعدها دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك اللقاء الوزاري الذي جمع وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين مع نظيريه الاردني والمصري، كلها تندرج في هذا السياق، وتخضع لذات المعايير في التقييم وحسابات الجدوى.

بيد أن الملفت هنا، والذي ينبغي التوقف عنده كثيرًا وطويلًا، أن الحراك الأخير تركز وتمحور حول أطراف قريبة من المحور الاميركي، وهناك الكثير من الملاحظات والتحفظات على عموم سياساتها ومواقفها حيال العراق طيلة الأعوام الثمانية عشرة المنصرمة.

إلى جانب ذلك، فإن هناك من ربط تزامن ذلك الحراك مع موعد انطلاق الجولة الجديدة من الحوار، من أجل فرض حقائق على الارض، لا سيما في ظل التوجه الأميركي المتمثل بالابقاء على التواجد العسكري على أرض البلاد رغم المطالب والدعوات الجماهيرية والسياسية والنخبوية المختلفة بضرورة إنهائه، والذي بدا واضحًا الى حد كبير من خلال كلام السفير ماثيو تولر في ندوة المعهد الاميركي للسلام.

وحتى تكون مخرجات الحراك مثمرة ومجدية للعراق والعراقيين فإنه ينبغي أن يتركز على معالجة الملفات والقضايا العالقة والمشكلات والأزمات الشائكة التي تسببت بها السياسات والمواقف السلبية لبعض القوى والإقليمية والدولية ازاء العراق، والتي لم تكن واشنطن والرياض وابو ظبي بعيدة عنها، إن لم تكن معنية بها ومسؤولة عنها اكثر من اي طرف آخر.

اليمن.. معجزة لن ينساها التاريخ

شارل ابي نادر

حتى الآن، ست سنوات بالتمام والكمال مرت من العدوان على اليمن، حملت الكثير من المعارك والمواجهات الميدانية والسياسية والديبلوماسية، تداخلت خلالها سلسلة طويلة من صور المآسي والمعاناة الإنسانية والاجتماعية مع صور الثبات في الميدان والاقتدار العسكري والشعبي، صور الخيبات مع صور الانتصارات، ومع كل ذلك، طغت صورة واحدة فرضت نفسها، لم ولن يستطع أحد نكرانها أو تجاوزها، صورة شعب صامد، قاتل أقوى

الجيوش والدول وهو عار، جائع، مريض ومظلوم، تحدى نصف الكون وبقي صامدًا عزيزًا كريمًا.

تكلم كثيرون وبحق، عن معركة اليمنيين بمواجهة تحالف العدوان، عن الصمود والثبات في الميدان، قتالًا باللحم الحي وبأبسط أنواع الأسلحة الفردية المتواضعة، بمواجهة أكثر آلات القتل والدمار تطورًا وقدرة، فاستطاعوا كسر المعادلات التي سادت أغلب الحروب والمواجهات، حيث الضعيف لا بد أن ينكسر أمام القوي والمتمكن، فكانوا مثالًا ضاربًا عبر التاريخ، عن شعب فقير انتصر على زمرة من الدول الغنية، وأرغمها على أن تتوسل منه وقف استهدافها ومواجهتها.

تكلم كثيرون أيضًا، وسوف يتكلمون دائمًا، عن سر هذا التفوق الاستثنائي في القتال، دفاعًا في أصعب المناطق الجغرافية وعورة، وهجومًا في أخطر الميادين المكشوفة المرصودة، والممسوكة بأحدث أنواع الأسلحة ووسائل المراقبة والرصد، فشكل نموذج قتال أبناء اليمن في الدفاع والهجوم، مدرسة استثنائية في التكتيك والمناورة، أيضًا وأيضًا، كسروا فيها ما أرسته جيوش الدول عبر التاريخ، في معادلات التوازن والتناسب بين الإمكانيات من جهة، وبين الأهداف الموضوعة والمحققة من جهة أخرى.

هذا على صعيد القتال والمناورة وتكتيك الدفاع والهجوم وفن العمليات الخاصة، ولكن ما كان لافتًا كذلك لأغلب المتابعين والمعنيين، في الإقليم والعالم، ما يتعلق بمسار تطوير وتصنيع الأسلحة والقدرات النوعية التي حققتها وحدات الجيش اليمني وأنصار اللّه، من صواريخ باليستية أو مجنحة، أو من مسيرات مختلفة النماذج الخاصة بالمراقبة أو الهجوم أو المركبة من الخاصتين، أو من منظومات دفاع جوي، وكل ذلك بتقنيات خاصة وامكانيات متواضعة، أذهلت دول العدوان وجعلتهم مصدومين من تأثيراتها وفعاليتها، محتارين في كيفية مواجهتها والتعامل معها، فكانت هذه القدرات النوعية، النقطة الإستراتيجية المفصلية، والتي أفشلت وبشكل نهائي، أية فرصة للعدوان للتملص من الهزيمة، أو أية امكانية لإعادة تنظيم صفوف وحداته والانطلاق في عملياته العدوانية في الميدان من جديد.

أيضًا وأيضًا، سلط كثيرون الضوء وبصدق، على قيادة جبارة أحسنت وبحكمة استثنائية وبتفوق صادم للعدوان، إدارة معركة من أصعب المعارك التي يخوضها شعبٌ محاصرٌ وجيشٌ محدود الإمكانيات، بمواجهة أقسى أنواع الضغوط العسكرية والمالية والسياسية والاجتماعية، والثبات في قيادة مناورتي المواجهة العسكرية والسياسية بنجاح منقطع النظير، فأذهلت بذلك المتابعين والمعنيين في المحيط والعالم، وكانت اية مقارنة بسيطة بين هذه القيادة اليمنية الصامدة التي انتصرت، وبين مستوى ما ظهرت به قيادة العدوان المهزوم من ضعف وتردد وضياع، كافية وحدها لاستنتاج أحد أهم أسباب هذا الانتصار التاريخي لأبناء اليمن.

أخيرًا، وكيفما تكلم الجميع، ومهما كان مستوى كلامهم عادلًا ومحقًا، لن يكون كافيًا لإيفاء هذا الشعب اليمني العظيم حقه، هذا الشعب الجبار الذي صبر صبرًا عظيمًا أمام خسارته سيلاً جارفًا من الشهداء، من الرجال المقاتلين في الميدان، ومن الأطفال في مدارسهم وعلى طرقاتها، ومن الشيوخ في دور العبادة أو في منازلهم أو أكواخهم الفقيرة، فكان هذا الشعب وبحق، معجزة التاريخ الحديث.

لماذا لا تملك واشنطن خياراً غير العودة للاتفاق النوويّ؟

ناصر قنديل

– يتزامن في ٢٢ أيار المقبل الموعد المعلن من إيران للانتقال الى مرحلة تخصيب لليورانيوم على درجة ٤٠٪، مع مرور ثلاثة شهور على دخول الرئيس الأميركي جو بايدن الى البيت الأبيض، والزمن القياسي بالنسبة لمهمة بحجم الملف النووي الإيراني، من موقع إدارة أميركية تدخل للتوّ الى موقع القرار وتمسك بعشرات الملفات الدولية والداخلية الضاغطة والملحّة، وهذا يعني أن انعقاد اجتماع فيينا الذي يجري تحت عنوان وضع خريطة طريق لعودة واشنطن وطهران الى التزاماتهما بموجب الاتفاق النووي، تعبير عن سرعة استثنائية بمفهوم العلاقات الدولية، مع التزام مبدئي من الطرفين الأميركي والإيراني بالاستعداد للعودة الى التزاماتهما، وخلافهما حول كيفية هذه العودة، كما قال المبعوث الأميركي الخاص للملف النووي، روبرت مالي، مع اعترافه بأن مناقشة القضايا الخلافية من خارج الاتفاق كقضية الصواريخ البالستية الإيرانية والنزاعات الإقليمية، يجب أن تنتظر لما بعد العودة الى الاتفاق الأصلي. وهذا الاعتراف الأميركي يزيل أول عقبة من طريق العودة للاتفاق.

– الواضح أن النقاش الدائر في فيينا لا يتصل بمبدأ العودة الأميركية عن العقوبات، ولا بمبدأ العودة الإيرانية عن تخفيض الالتزامات بموجبات الاتفاق، فمن الزاوية القانونية المبدئية يشكل الاتفاق مقايضة بين التزامين، أميركي برفع العقوبات، وإيراني بقبول ضوابط للملف النووي، ونحن اليوم أمام إعلان متبادل لترجمة هذا الاستعداد، تراجعت لأجله واشنطن عن دعوات سابقة للرئيس بايدن وفريقه تشترط للعودة إلى الاتفاق ورفع العقوبات باتفاق آخر، يضمن مزيداً من الضوابط التقنية، ويمتد لزمن أطول، ويطال تفاهمات أشمل نحو ملف الصواريخ البالستية الإيرانية وملفات النزاع الإقليمي، وهذا أكبر تحول يفتح الباب للعودة إلى الاتفاق النووي، لأن ما تبقى يقوم على قاعدة سياسية تتصل برغبة وقدرة الفريقين الأميركي والإيراني بتسهيل المهمة على الشريك الآخر في الاتفاق. فواشنطن تطلب من طهران، كما قال مالي، مساعدتها على تسويق العودة للاتفاق أمام الداخل الأميركي، بينما تتمسك طهران بمعادلة قانونيّة قوامها، أن طهران خفضت التزاماتها رداً على الانسحاب الأميركي من الاتفاق، ولم تنسحب من الاتفاق، بل أبقت بنداً من بنوده يجيز هذا التخفيض مقابل إخلال الأطراف الأخرى بموجباتها، ولذلك تتشدد طهران باعتبار العودة الأميركية إلى الاتفاق، وترجمتها بإلغاء كل العقوبات التي صدرت بناء على الانسحاب الأميركي، لتتم مطالبة إيران من قلب الاتفاق ووفقاً لبنوده بالعودة الى موجباتها.

– في فيينا تشكلت لجان من المشاركين الدوليين مع كل من الفريقين الأميركي والإيراني نسختان من لجنتين، واحدة للالتزامات الإيرانية وواحدة للالتزامات الأميركية، لإنتاج تصوّر تفاوضيّ مع الوفد الإيراني في ملفي العودة للالتزامات والتراجع عن العقوبات، ومثله تصور تفاوضي مع الوفد الأميركي المقيم خارج قاعة الاجتماعات لملفي العودة عن العقوبات والعودة للالتزامات، والبدء بمحاولة تقريب التصورين سعياً لمنطقة وسط، والمقصود بالمنطقة الوسط هو تحديداً، ما هو حجم العقوبات الذي يمكن التفاهم مع واشنطن على رفعها قبل العودة الإيرانية إلى التزاماتها، مقابل ضمانة المشاركين الدوليين بأن إيران ستعود، وتقبله إيران للبدء بالخطوة الأولى في العودة إلى التزاماتها، وما هي المدة التي تطلبها واشنطن وتقبلها إيران لاستكمال إنهاء العقوبات، قبل أن تُقدم إيران على الخطوة الأخيرة في العودة إلى التزاماتها.

– الطريق الذي فتح في فيينا محكوم أميركياً باللاعودة، وباب النهاية الوحيد له هو العودة إلى الاتفاق بأقل المخاطر والخسائر الممكنة، وفقاً لمعادلة قالها كل من وزير الخارجية الأميركية توني بلينكن ومستشار الأمن القومي جايك سوليفان، ومضمونها السباق مع الزمن للعودة إلى الاتفاق قبل أن تمتلك إيران المقدرات اللازمة لإنتاج أول سلاح نوويّ، طالما هي خارج الاتفاق، والموعد الأميركيّ المرتقب لذلك هو نهاية شهر أيار.

تركيا.. أردوغان يفتتح معركة الرئاسة بتموضع دولي - دستوري

سركيس ابوزيد

خلال الأعوام الماضية، انغمست تركيا في معظم صراعات المنطقة. وبدلًا من سياسة «صفر مشاكل»، صار عنوان سياسة الرئيس التركي رجب طيب إردوغان «صفر صداقات». وكان من الطبيعي أن تؤدي سياسة كهذه إلى صراعات داخل تركيا نفسها، بين حزب إردوغان (العدالة والتنمية) ومعارضيه. كما أدت إلى خصومات وعداوات مع الدول المتضررة من التدخل التركي، كانت تركيا في غنى عنها. ولم يقتصر الأمر على خلافات إردوغان مع جيرانه، بل اتسع ليشمل علاقات تركيا مع دول أوروبية، أبرزها اليونان وفرنسا وألمانيا.

هذه السياسة لم تساعد إردوغان على حماية المصالح التركية، بل على العكس زادت التوترات، كما زادت من عزلته. هذا الأمر دفعه الى إعلان البحث عن أصدقاء، وضرورة إنهاء الخصومات والانفتاح على كل الدول التي يريد تحسين العلاقات معها: الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الاوروبي والعالم العربي.

فرض فوز بايدن على إردوغان تغيير سياساته، فحاول إطلاق سلسلة من المبادرات لترطيب الاجواء معه، في ظل إدراكه أن فترة السماح السابقة قد انقضت. لم يُظهر بايدن مرونة وقام بطرح القضايا الخلافية بينهما، خصوصًا ملفات الفساد وحقوق الإنسان. وفي الملفات الخارجية، حاول إردوغان تخفيف عزلته الدبلوماسية، وغيّر من لهجته تجاه اليونان، ودخل في مفاوضات جديدة معها، وأعاد تحريك العلاقات مع مصر، وسهّل الحل السياسي في ليبيا، ودخل في مفاوضات حول سوريا مع واشنطن. لكن محاولاته هذه لم تلق حتى الساعة آذانا صاغية من بايدن، خصوصا أن استحواذ تركيا على نظام الدفاع الجوي الروسي «إس-٤٠٠» يمثل أكبر مشكلة في العلاقات الثنائية. ومن الصعب رفع عقوبات «كاتسا»، وإعادة تركيا إلى مشروع إنتاج الطائرة «إف-٣٥ » لاستيعاب إردوغان، ما لم يتراجع عن صفقة الصواريخ الروسية. ولدى إردوغان مخاوف كبيرة من أن إدارة بايدن قد تستهدف الحكومة التركية من خلال عقوبات قانون «ماغنتسكي» بسبب انتهاكاته الفاضحة لحقوق الإنسان.

عدم اتصال بايدن بإردوغان يُظهر أن تركيا ليست أولوية على أجندته. وهناك شكوك في عودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها، ما لم يقم إردوغان بتغيير الكثير من سياساته التوسعية في المنطقة، لأن واشنطن لن تقدم له شيئا. ولكن تركيا موجودة على أجندة الأوروبية، ويعي المسؤولون الأوروبيون حاجة إردوغان لـ«تطبيع» علاقاته الاوروبية، وأن الأتراك يريدون العودة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي لأنهم يعانون من صعوبات اقتصادية كبيرة ومن مشاكل مع الحلف الأطلسي. تركيا أمام خيارين: إما التعاون مع أوروبا، وإما انتظار فرض عقوبات عليها في حال استمرت في سياساتها الاستفزازية السابقة.

يعمد الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في خطته لمساعدة تركيا ولبنان والأردن ماليًا من أجل تحمل تبعات الوجود المكلف للاجئين والنازحين السوريين. ودأبت أنقرة على الشكوى من أن ما تتلقاه من الاتحاد الأوروبي لا يشكل سوى «قطرة في بحر» مما تصرفه على اللاجئين. وما يريده الاتحاد الأوروبي أن تمتنع تركيا نهائيًا عن استخدام ورقة اللاجئين والنازحين للابتزاز السياسي والمالي.

في عملية لي الذراع بينه وبين تركيا، يمتلك الاتحاد الأوروبي أوراق ضغط قوية، إذ إنه الشريك الأول الاقتصادي والتجاري لتركيا وله معها اتفاقيات ثنائية وشراكات من شأن التخلي عنها التسبب بأذى كبير للاقتصاد التركي. يُضاف إلى ذلك أن تغيّر الادارة الاميركية يمثل ورقة ضغط إضافية على أنقرة.

وبالانتقال الى المنطقة العربية، هناك محاولة لإنهاء الخصومات، فتشهد العلاقات المصرية والخليجية مع تركيا نوعًا من التغيّر التدريجي، من القطيعة إلى محاولات التقارب، ولو عبر رسائل المغازلة وبعض الخطوات من قبل تركيا، منها التوقف عن خطاب الكراهية والتحريض والعنف.

وفي هذا الإطار، أعلنت السلطات التركية فك الارتباط مع العالم الإخواني ولو مرحليا على الأقل، محسوبًا بتجميد، وليس إنهاء، نشاط جماعة «الاخوان». فقد ألزمت السلطات التركية القنوات التلفزيونية التابعة لـ«الاخوان المسلمين»، التي تبث من إسطنبول، بالتوقف عن استهداف مصر والخليج الفارسي ووقف برامجها السياسية، وأصدرت قرارات بوقف إنشاء أي أحزاب سياسية لـ«الاخوان» داخل تركيا، وبمراجعة تصاريح إقامتهم وملفاتهم، وفرضت إقامة جبرية على قيادات إخوانية وإعلاميين من العاملين بتلك القنوات، وطالبت ٣٠ من القيادات بالتزام الصمت وعدم الادلاء بتصريحات سياسية.

على الصعيد الداخلي، تشهد الساحة السياسية التركية منذ ما يقرب السنة حراكًا مكثفًا لترتيب أوراق التحالفات السياسية، استعدادًا لانتخابات مبكرة مفاجئة قد تجري خلال العام الحالي أو العام المقبل. ويبذل إردوغان جهوده لترتيب حزب العدالة والتنمية من الداخل في محاولة لاستعادة قوته قبل أي استحقاق انتخابي قادم مبكرًا كان أو في موعده المحدد.

لقد أطلق إردوغان معركة الرئاسة. فهو يريد البقاء في الرئاسة مدى الحياة، ولن يعدم من أجل تحقيقها أي محاولة أو فرصة تُبقي حزبه «العدالة والتنمية»، ومعه «تحالف الجمهور» في الطليعة، وتؤمن له فوزا مريحا في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٣. لكن استطلاعات الرأي تظهر تراجعا في شعبيتها، وأعطت تفوقا لخصوم إردوغان، ما دفعه الى العمل على خطة إنقاذ استعدادًا للانتخابات الرئاسية والبرلمانية ٢٠٢٣، واتباع استراتيجية جديدة من أبرز بنودها تعديل الدستور بدعوى إدخال إصلاحات ثانوية تخفف من مركزية النظام الرئاسي، وإعداد دستور يشطب المواد المتبقّية من دستور ١٩٨٢، أبرزها إلغاء بند العلمانية فيه تحديدًا.

التغييرات المحتملة ستطال أيضًا مجلس الوزراء أولًا ثم إدارة الحزب، إذ يقوم إردوغان بإعادة هيكلة حزب العدالة والتنمية بما يتماشى مع انتخابات عام ٢٠٢٣، التي ينظر إليها الرئيس التركي على أنها مصيرية لحزبه ولتركيا أيضًا. يواصل إردوغان السير في درب يعرف أنها وعرة. وفي كل خطوة يخطوها، يضع نُصب عينيه الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام ٢٠٢٣. وبعدما يئس من محاولات استقطاب مناصري النزعتين الكردية والعلمانية، فإنه يركز حملاته التي بدأها منذ أكثر من سنة على مؤيدي النزعتين الدينية والقومية.